

Distr.  
LIMITED

TD/B/52/SC.2/L.1  
11 October 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

### مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المعقودة في قصر الأمم

في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المقرر: السيد لوتشيانو باريلارو (إيطاليا)

المتحدثون:

اليابان

إندونيسيا باسم المجموعة الآسيوية والصين

تشاد

جمهورية إيران الإسلامية

جنوب أفريقيا

الصين

الاتحاد الأفريقي

نيجيريا

مصر

إثيوبيا

### ملاحظة للوفود

يعمّم مشروع التقرير هذا بصفته نصاً مؤقتاً لكي تجيزه الوفود.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على البيانات التي أدلت بها الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء،

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654 / 1437

## التنمية الاقتصادية في أفريقيا: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- كانت الوثيقة التالية معروضة على المجلس لأغراض نظره في هذا البند:

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إعادة النظر في دور الاستثمار الأجنبي المباشر  
(UNCTAD/GDS/AFRICA/2005/1)

٢- وقال ممثل إندونيسيا، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، إن التحليل الذي أجرته الأمانة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا يبرز حقيقة مفادها أنه لا يوجد حلّ واحد لجميع مشاكل التنمية، وأنه لا يمكن لأداة واحدة لوضع السياسات أن تساعد البلدان النامية في التغلب على التحديات الإنمائية التي تواجهها. بل يجب أن تكمل الاستثمار الأجنبي المباشر أدوات أخرى لوضع السياسات، حتى يتسنى توليد الموارد اللازمة للتنمية، ويجب أن تكون السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر متوازنة مع السياسات الأخرى في مجالات التجارة والتمويل، توخياً لبلوغ توازن صحي بين السياسات. وعلاوة على ذلك، يجب أن تُدعم هذا التوازن بيئة دولية تمكينية تأتي لتكمل نهجاً سليماً تنتهجه البلدان الأفريقية على الصعيد الداخلي. فلا سبيل إلى وضع وتنفيذ سياسات داخلية في البلدان النامية إلا بتوفير حيز سياسي ملائم تُصمم في ظله هذه البلدان استراتيجياتها الإنمائية وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الخاصة. وأضاف أن تجانس التنمية يتضمن إحراز تقدم على جبهات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر، كإصلاح الهيكل المالي الدولي، وإحراز تقدم على مسار جولة الدوحة التي تنظمها منظمة التجارة العالمية. ولذلك، فإن المجموعة الآسيوية والصين ترحبان بمبادرة تخفيف الديون التي اتُخذت مؤخراً، والتي نتجت عن مؤتمر قمة غلين إيغلز، لشطب الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة المعونة بمبلغ ٤٩ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٠. ومن الأمور المشجعة تأييد هذه المقترحات في مؤتمر قمة الألفية زائد ٥، وإعادة تأكيدها في دورة الخريف التي عقدها مؤخراً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أعماله في مجال الديون، ويشمل ذلك دراسة تطبيق تحويل الدين إلى مشاركة في رأس المال لأغراض التنمية. ومن المقترحات التي طُرحت أثناء مؤتمر قمة الألفية زائد ٥ تحويل نصف الديون الخارجية المستحقة على ١٠٠ بلد من البلدان المثقلة بالديون والبلدان المتوسطة الدخل إلى صناديق لتمويل برامج مكافحة الفقر في مجالات إعادة التوطين، وتشبيد المساكن الشعبية بالجملة، والطاقة، والسياحة غير الضارة بالبيئة، ومرافق الري وما بعد الحصاد، واستصلاح الأراضي، والإنتاج الزراعي، ومشاريع بناء الثروات. وأبرز المندوب التعاون بين الجنوب والجنوب بوصفه سبيلاً إلى إكمال النهج التقليدية تجاه التنمية في أفريقيا. ويمكن لما يتم من تجارب ناجحة في البلدان النامية أن يشكل دروساً تساعد على تصميم السياسات الإنمائية في أفريقيا بطريقة أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُدرّ النظام العالمي للأفضليات التجارية أرباحاً حقيقية. وتأمل المجموعة الآسيوية والصين في تحقيق المزيد من التعاون بفضل الشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة التي اتُفق عليها أثناء مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي الذي عُقد في أوائل هذه السنة، إلى جانب الدعم الذي سيقدمه الأونكتاد للمبادرات المقبلة تفعيلاً لهذه الشراكة.

٣- وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أنه رغم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتهيئة بيئة تفضي إلى تشجيع التجارة والتنمية، فإنها واجهت مصاعب عديدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهي تواجه زيادة في الفقر، وركوداً في الحالة الاقتصادية، وتباطؤاً للنمو الاقتصادي نتيجة لأزمة الديون التي بدأت في أوائل الثمانينيات. وأضاف أن برامج التكيف الموصى بها قد أولت عناية ضئيلة لخصوصيات الظروف التي تمر بها أفريقيا، مثل تاريخ استعمارها وما له من تبعات مستمرة، الذي جعل صادرات هذه القارة تعتمد على أسواق مجموعة صغيرة من البلدان. ومما زاد الأمر سوءاً قلة التجارة داخل المنطقة وصغر حجم الأسواق الداخلية. وعلى الرغم من أن قطاع التصدير قد نجح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد فشل في إقامة روابط قابلة للاستمرار مع قطاعات أخرى من قطاعات الاقتصاد، مثل الصناعة والصناعات التحويلية. ويمكن تحديد ثلاثة مجالات للتفاعل تتخذ في إطارها إجراءات تحسين الوضع. أولاً، ينبغي تمكين البلدان الأفريقية من وضع خطط وسياسات تركز على ما لها من ظروف خاصة. وينبغي ألا يقتصر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على استهداف قطاعات محددة، بل ينبغي أيضاً أن يستهدف الوصول إلى أنشطة الحلقات السابقة، مما يتيح تقوية قطاعي الصناعة والصناعات التحويلية في تلك البلدان. وثانياً، من الضروري تحقيق المزيد من التنسيق الإقليمي في مجالي الضرائب والحوافز على الاستثمار الأجنبي المباشر، منعاً لـ "سباق نحو القاع" ولزيادة الطاقات الإنتاجية في تلك البلدان من خلال التجارة الإقليمية. وللاقتصادات الأفريقية الكبرى دور مهم تؤديه في هذه العملية. وثالثاً، فكما ذكر من قبل، تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تتوفر فيها الهياكل الأساسية اللازمة والصناعات التحويلية الدينامية والقطاعات الصناعية. ومن المهم إدخال البلدان الأفريقية الأخرى في هذه العملية. ولذلك، ينبغي وضع سياسات لتعزيز قدرات الشركات المحلية، ولاتخاذ التدابير اللازمة لتنويع اقتصاداتها. وهذا هو السبب في ضرورة وجود مستوى أعلى من المساعدة الإنمائية الدولية والتعاون الدولي لتعزيز قدرات هذه البلدان ومؤسساتها.

٤- وقال ممثل الصين إن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا بناءً للغاية، كما أنه يحلل استخدام البلدان الأفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع الأسف، فمنذ أزمة الديون في أوائل الثمانينيات والبيئة الخارجية للبلدان الأفريقية تشهد تدهوراً سريعاً، حيث تنهار الصناعات التحويلية، وتتباطأ الاستثمارات، وتزيد أعباء الديون، ويقل التحسن في الهياكل الأساسية وتنوع الإنتاج ونمو الدخل. وكان لهذه العوامل كلها إسهام سلبي، حيث اهتزت مكانة أفريقيا كمنطقة جاذبة للاستثمار، كما قلّت جودة استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وهذا هو السبب في ضرورة قيام المجتمع الدولي باعتماد تدابير محددة ومستهدفة للمساعدة على تحسين مناخ الاستثمار في هذه القارة. وأضاف أن الصين تولي أهمية كبيرة للتنمية في أفريقيا، كما تبين ذلك من مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي عُقد مؤخراً والذي أعلن فيه الرئيس هو جين تاو خمسة تدابير لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وقد شجعت الشركات الصينية على الاستثمار في مشاريع تعاونية في أفريقيا في مجالات تتراوح بين التجارة والإنتاج واستغلال الموارد والنقل والزراعة فضلاً عن تجهيز المنتجات الزراعية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الصين إلى أفريقيا ١,٠٢٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فقد أبرمت الصين اتفاقاً لتشجيع الاستثمار وحمايته مع ٢٥ بلداً أفريقياً ولتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي مع ثمانية بلدان أخرى. كما قدمت الصين المساعدة والدعم في مختلف الميادين، حيث قامت بتدريب ٢ ٥٢٦ شخصاً في عام ٢٠٠٤، وتتوقع تدريب عدد يصل إلى

٢٠٠٥. وأضاف أن منتدى التعاون الصيني الأفريقي يضطلع بدور مهم، لا سيما في تيسير الزيارات التي تجريها الجماعات التجارية والاقتصادية الصينية والأفريقية، وفي حث الشركات الصينية على الاستثمار والتعاون في أفريقيا. وقد ألغت الصين أو خفّضت جزءاً من الديون الأفريقية المستحقة لها، حيث أُلغيت ديون عدد يصل إلى ٣١ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما منحت الصين إعفاءً جمركياً للصادرات الأفريقية إلى الصين. وعلاوة على ذلك، فالصين مستعدة لإلغاء ١٠ مليارات من دولارات الولايات المتحدة من الديون الأفريقية.

٥- وقال ممثل نيجيريا إن كيفية إخراج أفريقيا من دورة الفقر التي تمر بها طالما استحوذت على اهتمام واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. ورغم نجاح استراتيجية الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في بلدان نامية أخرى، فإن هذه لم تكن هي الحال في أفريقيا. وأضاف أن تقرير الأمانة يُحدد العوامل الرئيسية المسؤولة عن فشل أفريقيا وهي: سوء الإدارة، والموقع الجغرافي، والبُعد عن الأسواق الرئيسية، وانخفاض الكثافة السكانية، وسوء الأحوال المناخية، وكون بعض بلدانها بلداً غير ساحلية. وأضاف المتحدث إلى هذه العوامل انخفاض القوة الشرائية للشعوب الأفريقية. واتفق وفده في الرأي مع رأي التقرير الذي مفاده أن الميراث الاستعماري المستمر الذي يربط البلدان الأفريقية بالعواصم الاستعمارية السابقة قد قيد هذه البلدان بأسواق صغيرة بدلاً من أن يسمح لها بالتوسع في أسواق أخرى مستقرة وناشئة، وبالتالي قيّد الخيارات المتاحة أمامها من حيث التجارة والوصول إلى رأس المال. ثم إن عدم قدرة أفريقيا على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع أيضاً إلى انخفاض تكوين رأس المال وتقليص التصنيع، وهما من الآثار الملاحظة لبرامج التكييف الهيكلي، وهروب رأس المال دون قيود عن طريق تحويل الأرباح إلى الخارج، والديون، والافتقار إلى سياسات مترابطة تُحدد التطبيق القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية التي تطرّق إليها التقرير بعمق، أوضح المتحدث أن بلده كان من كبار المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط، وأنه اضطرّ إلى مواجهة معضلة الموازنة بين الدافع نحو المكسب الذي يحرك الشركات عبر الوطنية وبين البرامج المستهدفة للداخل مثل البرامج المتصلة بالتنمية البيئية. ومع ذلك، يجري تناول هذه المسألة من خلال وضع سياسات خاصة.

٦- وأضاف أن التقرير يبرز أيضاً معضلة البلدان الأفريقية التي تقبل الاستثمار الأجنبي المباشر وتمنع باستمرار المنافسة الفعلية في الصناعة ذات الصلة، وهي معضلة يمكن تناولها من خلال ضبط السياسة العامة في عملية تحرير منظمة تضع في اعتبارها السمات الخاصة للوضع في أفريقيا. ورحب المتحدث بآراء التقرير في مزايا الاندماج الاقتصادي، وبدعوته إلى الاتفاق على طبيعة ونطاق التخفيضات الضريبية وغيرها من الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب. غير أن الجدل لا يزال قائماً حول مدى صمود أي اتفاق من هذا النوع في ظل التسابق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحدودة.

٧- وأعلن ممثل إثيوبيا تأييد وفده الكامل للبيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية ومجموعة أقل البلدان نمواً. وقال إن أفريقيا تواجه تحديات إنمائية مخيفة، وإنها المنطقة الوحيدة في العالم النامي التي لا يزال يسودها الفقر المدقع. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فيخشى أن تعجز القارة أكثر من أي منطقة نامية أخرى عن بلوغ الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. فالقارة لم تتمتع بالمزايا التي توفرها العولمة، كما هو واضح

من نصيبها - الأدنى على الإطلاق - في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، والتجارة، والتدفقات المالية، والناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولكي تكون برامج الاستثمار الأجنبي المباشر فعالة، ينبغي تحليل التكلفة والعائد بطريقة سليمة. وعلى أفريقيا أن تثابر على بذل الجهود الرامية إلى إرساء أسس أقوى للتصدي لمشاكلها. غير أنها في حاجة، بسبب تعدد مشاكلها، إلى تضامن شركائها في التنمية. وتحتاج أفريقيا إلى العمل بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد في تشخيص التحديات الإنمائية الرئيسية. ولا بد لها من تنمية صادراتها، والاحتفاظ لنفسها بحيز سياسي، وتعزيز التعاون الإقليمي، بغية التصدي لمشاكلها الاقتصادية. وينبغي مواصلة تنفيذ البرنامج الفرعي من أجل أفريقيا، كما هو مذكور في هذا التقرير، بما يجريه من تحليل نقدي ومركز للقضايا التي تهم أفريقيا، وينبغي أن يقترح سبل المضي قدماً.

٨- وقال ممثل اليابان إنه في ضوء أهمية التنمية الاقتصادية في أفريقيا شرعت حكومته في عام ١٩٩٣ في تنفيذ عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، بهدف تقاسم التجارب الآسيوية مع البلدان الأفريقية. وقد عُقدت اجتماعات المؤتمر مرة كل أربع سنوات، في حضور زعماء الدول الأفريقية ورؤساء المنظمات الدولية المختصة المشاركة. وكان آخر ما عُقد في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا مؤتمر التجارة والاستثمار الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في طوكيو، حيث أعلنت الحكومة اليابانية اعترافها توجيه الدعوة إلى ١٠ ٠٠٠ شخص أفريقي على مدى السنوات الأربع القادمة للتدريب على بناء القدرات.

٩- وبعد أن أشاد بامتياز التقرير الذي قدمه الأونكتاد عن أفريقيا، قال المتحدث إن التقرير مليء بالأفكار المتعلقة باستراتيجيات التنمية، مما يسهم إسهاماً كبيراً في المناقشات الدولية الدائرة حول التنمية في البلدان الأفريقية. وأيد بصفة خاصة توصيات التقرير، حيث إنها شاملة في نهجها، كما أنها تركز على السياسات الصناعية الاستراتيجية إلى جانب الجهود الإقليمية لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار. ولكنه تساءل، مع ذلك، عن دعم التقرير لشروط الأداء، وبصفة خاصة شروط المحتوى المحلي. فمعاهدات الاستثمار الثنائية المعقودة مع الولايات المتحدة واليابان وكندا لا تحظر مجموعة من شروط الأداء، مثل شروط التصدير، وشروط توظيف العمال المحليين، وشروط نقل التكنولوجيا، وما شابهها، بحيث تتمكن البلدان المستقبلية للاستثمار من الاحتفاظ ببعض الحيز السياسي. وينبغي لكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تمثل لمبادئ تدبير الاستثمارات المرتبطة بالتجارة الذي أعدته منظمة التجارة العالمية، والذي لا يفرض سوى قدر محدود للغاية من المحتويات المحلية. وفيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد المتصلة بالاستثمار، اقترح المتحدث أن تقوم الأمانة بمواصلة توسيع نطاق المناقشة المتعلقة باتفاقات الاستثمار في ضوء الأهمية المتزايدة لهذه الاتفاقات، وبحث إمكانية إنشاء آلية لمساعدة البلدان النامية على حل نزاعاتها المتعلقة بالاستثمار.

١٠- وأعلن ممثل تشاد تأييد وفده للتعليقات التي أبدتها المجموعة الأفريقية ومجموعة أقل البلدان نمواً، وأشاد بتقرير أفريقيا الذي أعده الأونكتاد بوصفه تحليلاً رائعاً ومفصلاً يحدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبه، ولا سيما في حالي انخفاض المدخرات المحلية وكثرة الاعتماد على تصدير السلع الأساسية الأولية، وهو أمر ينطبق على أفريقيا. وأضاف أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يؤد أي دور إيجابي في تلك الاقتصادات بسبب الانغلاق الذي تتسم به القطاعات التي انجذب هذا الاستثمار إليها. ويتطلب هذا تنفيذ برامج لضمان أداء الاستثمار الأجنبي المباشر بدوره كمحرك للنمو. وفي ضوء تقرير الأمانة واستنتاجات تقرير لجنة أفريقيا، وغير ذلك، ينبغي أن يقوم

الشركاء في التنمية بتغيير مسار ما تقدمه من برامج المساعدة التقنية نحو مساعدة أفريقيا في مكافحة الفقر بفعالية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١- وأعلن ممثل جنوب أفريقيا تأييد وفده الكامل للبيانات التي أدلت بها مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية ومجموعة أقل البلدان نمواً. وقال إن استعراض الاقتصاد العالمي والترابط الجديد الذي سادته قد ساعد المشتركين على فهم الأوضاع العالمية الحالية. فالاتجاهات الاقتصادية العالمية الأخيرة تدعو إلى مبادرات سياسية كبيرة، منها مثلاً مبادرات لتنويع الصادرات، والاستثمار في الهياكل الأساسية، ومراقبة تقلب الأسعار. وعلى الرغم من زيادة الطلب على السلع الأساسية وما يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعارها، فلم تزد الأرباح إلا في عدد قليل من البلدان. ويمكن إعادة استثمار الإيرادات الناتجة عن هذه المكاسب في التنمية المحلية بفضل سياسات ملائمة. وأما حصة الحكومة في الأرباح المحققة من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تكاد لا تذكر، وذلك نتيجة لـ "السباق نحو القاع". ولا بد من قلب مسار هذا الاتجاه إذا ما أُريدَ للأرباح الناتجة من الاستثمار الأجنبي المباشر أن تكون أرباحاً حقيقية. ورغم تنفيذ سياسات واضحة للتحرير وإزالة الضوابط والخصخصة، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى أفريقيا كنسبة من مجموع التدفقات الموجهة نحو البلدان النامية. والتأثير الضريبي المترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تأثير طفيف، ولم تفلح التدفقات إلى الداخل في إنشاء فرص عمل جديدة، وإقامة روابط مع بقية الاقتصاد، ونقل التكنولوجيا. وتشكل المسؤولية الاجتماعية للشركات عن التنمية التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في أفريقيا والتي تنطوي على زيادة عدد الشركات عبر الوطنية إلى أقصى حد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة أمراً حتمياً. ولا بد من تنفيذ الأفكار التي وردت في توافق آراء ساو باولو والتي تفرضها كذلك خطة عمل الدوحة المنبثقة عن مؤتمر قمة الجنوب الثاني المعقود في حزيران/يونيه، وذلك عن طريق الأعمال التي تضطلع بها مؤسسات مثل الأونكتاد. ويتفق وفده اتفاقاً كاملاً مع التقرير المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصدره الأونكتاد.

١٢- وقال ممثل الاتحاد الأفريقي إن تقرير أفريقيا يتضمن تحليلاً تقنياً غنياً في معلوماته ودقيقاً في أفكاره لتحليل السياسات التي تنتهجها الحكومات الأفريقية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويشمل ذلك السياسات المتعلقة بالخصخصة وإزالة الضوابط. فقد بحث التقرير نتائج هذه السياسات فيما يتعلق بالفوائد المتوقعة منها، مثل إنشاء الوظائف الجديدة، ونقل التكنولوجيا، وإقامة روابط مع بقية الاقتصاد، فضلاً عن توليد عائدات ضريبية. كما أن التقرير يقدم ملاحظات مناسبة على الآثار المترتبة على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عدم وجوده، في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وليست استنتاجات التقرير مشجعة إلى حد كبير: فقد تلقت القارة الأفريقية مستويات متدنية للغاية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان معظمها في القطاعات الاستخراجية. ولم تتحقق فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر كما كان متوقعاً، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى طابعها المعتمد على كثافة رأس المال، ولم يصل من عائدات الصادرات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر سوى جزء صغير جداً منها إلى البلدان المضيفة بسبب حوافز "السباق نحو القاع". وفي ضوء هذه الاستنتاجات، يدعو التقرير إلى إعادة التفكير في السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لئلا يؤدي "السباق نحو القاع" إلى إبقاء أفريقيا في القاع إلى الأبد. ويستحق ذلك اتخاذ إجراءات عن طريق أمانة الأونكتاد ولجنة الاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تدخل هذه الإجراءات بطريقة ملائمة في حسابات الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال بناء توافق الآراء والتعاون

التقني، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار التي تُجرى فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية، ومعاهدات الاستثمار الثنائية والإقليمية التي تبرمها هذه البلدان.

١٣- وأضاف أن التقرير وُجِّه إلى عناية السلطات المختصة في اللجنة، وأن تعاون أمانة الأونكتاد أمر متوقع، حيث إن الاتحاد الأفريقي سيبدأ محاولة لتعزيز قدرة أفريقيا على الحصول على أكبر قدر من الفوائد من مواردها الطبيعية. ومن أجل تهيئة بيئة خارجية تفضي إلى التنمية في أفريقيا، دعا المتحدث الشركاء في التنمية إلى تعزيز التزامهم بالجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من الفقر. وقال إن موقف الأونكتاد هو التيار السائد الآن، مشيراً إلى أن نتائج مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ الذي عُقد مؤخراً يدعم الاستنتاجات التي توصلت إليها الأمانة من قبل. وبعد أن شجع الأمانة على مواصلة الاهتمام بعناية بقضية أفريقيا، أعرب عن أمله في أن تؤدي الجهود المحلية والدعم الخارجي المكمل لها إلى ضمان تقدم البلدان الأفريقية بخطى واسعة نحو الوفاء بالهدف المتمثل في تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، كما اتُفق على ذلك في مؤتمر قمة الألفية.

١٤- وأكد ممثل مصر على الاستعداد للتفاعل والشراكة اللذين تحدث عنهما ممثل المملكة المتحدة. وتعليقاً على الإشارة المستمرة إلى "الحيز السياسي"، قال إن الأدوات الاقتصادية التي كانت متاحة منذ ثلاثين عاماً مضت لم تعد موجودة، وأعطى مثلاً على ذلك هو المقترح الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في منظمة التجارة العالمية، التي لا تتيح القدر الكافي من المرونة لجعل البلدان تتابع سياساتها الاستثمارية والتجارية. ولا بد من أن يلي الأونكتاد هذه المطالب والمقترحات لضمان أداء الحيز السياسي لوظيفته كما ينبغي. وقد تسبب العديد من اتفاقات الاستثمار الثنائية في عدد كبير من النزاعات لعدم مراعاتها للسياسات الوطنية للحيز السياسي. وأضاف أن السياسات الصناعية أمر حيوي، حيث لا يمكن لأحد أن يقدم على التصنيع دون أن يضع أولاً سياسة للتصنيع. وبالتالي، يتعين على الأونكتاد أن يتحدث بصوت واحد - هو صوت التنمية - لضمان إتاحة الحيز السياسي للبلدان النامية لكي تتابع استراتيجياتها الإنمائية.

١٥- ثم أشار المتحدث إلى مسألة الشركات الدولية التي مُنحت الكثير من الاستقلال في حين أن البلدان الأفريقية ذات السيادة لا تستطيع أن تتصرف باستقلال. وبما أن الشركات عبر الوطنية هي المستفيد الرئيسي من العولمة، فينبغي لها أن تؤدي دوراً في التنمية، حتى تتفق الزيادة في حقوقها مع الزيادة في مسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيعها على نقل التكنولوجيا، وإعادة استثمار عائداتها، والارتقاء بمستوى طاقتها البشرية. وللعلاقات بين الجنوب والجنوب دورها، ولكن الدور الرئيسي في عملية التنمية هو ذلك الدور الذي تؤديه البلدان المتقدمة - وهو أن المسؤولية العامة عن النظام الاقتصادي الدولي تقع على عاتق الأمم الكبرى. وبالتالي، فالمسؤوليات التي يتحملها الشمال والجنوب في هذا الشأن معروفة ويجب أن تكون كذلك. ويجب ترجمة الخطاب الإيجابي عن التنمية إلى إجراءات وسياسات إيجابية موثقة.

- - - - -